

## معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق ... الحلول والمعالجات

م.د. ابتسام علي حسين / الكلية التقنية الإدارية/ بغداد

### المستخلص:-

إن تحقيق تنمية زراعية توفر الأمن الغذائي وتشكل أساساً لنمو اقتصادي واجتماعي شامل، يتطلب القيام بالعديد من الإجراءات للتغلب على العقبات والإشكاليات التي تواجه تنمية وتطوير هذا القطاع الاقتصادي، لجعله قادراً على تحقيق أمنه الغذائي وتشغيل القوى العاملة، وتقليل الاعتماد على الخارج في توفير مستلزماته الغذائية، وذلك لا يكون إلا من خلال تعبئة الموارد الاقتصادية المتاحة بأعلى درجة من الكفاءة، لذلك تسعى معظم البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيق تنميتها الزراعية المستدامة التي تلبي الاحتياجات الغذائية وفرص عمل لائقة للأجيال الحالية والمستقبلية والتي تحافظ على القدرات الإنتاجية وتجدد قاعدة الموارد الطبيعية، إلا أنه في الاقتصاد العراقي فإن تحقيق ذلك الأمر يواجه بصعوبات كثيرة نتيجة لوجود مجموعة من المعوقات المتشابكة والمتداخلة والمتمثلة بتدمير البنى التحتية بعد عام 2003 ومشاكل الأرض من ملوحة وتصحر وتعرية فضلاً عن مشاكل المياه والتلوث البيئي وانخفاض الاستثمارات في القطاع الزراعي، وتوقف الدولة عن تقديم الدعم اللازم للقطاع الزراعي، كذلك الارتفاع الكبير في أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، وانخفاض استخدام التكنولوجيا الزراعية، فضلاً عن مشاكل السياسة التجارية وما نجم عنها من سياسة اغراق الأسواق العراقية بالبضائع الزراعية المستوردة، كذلك ضعف الامكانيات المالية والفنية والتكنولوجية للقطاع الزراعي الخاص، كل هذه المعوقات كان لها الأثر السلبي على القطاع الزراعي ، لذلك تأتي أهمية هذا البحث من محاولة ايجاد الحلول الناجعة لمعالجة هذه المشاكل التي تواجه هذا القطاع الحيوي من خلال تقديم الدعم الكامل من قبل الدولة ممثلة بوزارة الزراعة والذي يشمل دعم مستلزمات الإنتاج من بذور محسنة وأسمدة ومكننة ومضخات مائية فضلاً عن دعم أسعار الناتج النهائي لما لتلك الإجراءات من دور كبير ومؤثر في تحقيق الأمن الغذائي لشريحة واسعة من سكان العراق.

**المصطلحات الرئيسية للبحث/** التنمية الزراعية المستدامة، مشاكل الملوحة والتصحر، مدخلات الإنتاج الزراعي، الاغراق، انخفاض مستوى التكنولوجيا، السلع المستوردة، الأمن الغذائي.



مجلة العلوم  
الاقتصادية والإدارية  
العدد 95 المجلد 23  
الصفحات 345.366

### المقدمة:-

إن إشكالية التنمية الزراعية المستدامة في العراق بعد عام 2003 تتمثل بوجود مجموعة من المعوقات والمتشابكة والمتداخلة والمتمثلة بتدمير البنى التحتية، ومشاكل الأرض من ملوحة وتصحر ومشاكل المياه والتلوث البيئي، وانخفاض الاستثمارات في القطاع الزراعي، وتوقف الدولة عن تقديم الدعم لهذا القطاع الحيوي، كذلك الارتفاع الكبير في أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، وانخفاض استخدام التكنولوجيا الزراعية، فضلاً عن السياسة التجارية المتبعة وما نجم عنها من سياسة اغراق الأسواق العراقية بالسلع الزراعية المستوردة، كل هذه المعوقات كان لها الأثر السلبي على القطاع الزراعي تمثل في انخفاض الإنتاج الزراعي، لذلك تأتي أهمية هذا البحث من محاولة إيجاد الحلول الناجعة لمعالجة هذه المشاكل التي تواجه هذا القطاع لما له من دور كبير ومؤثر في تحقيق الأمن الغذائي.

### أولاً: مشكلة البحث:-

- تأتي مشكلة البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:-
- 1- هل للقطاع الزراعي دور فاعل في عملية التنمية المستدامة.
  - 2- ما هي الحلول الممكنة لمعالجة مشاكل القطاع الزراعي.
  - 3- ما دور الدولة في تقدم وتطور القطاع الزراعي.
  - 4- هل للقطاع الخاص دور في تنمية القطاع الزراعي.

### ثانياً: هدف البحث:-

- يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:-
- 1- التعريف بالتنمية الزراعية المستدامة وأهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية.
  - 2-لقاء الضوء على واقع القطاع الزراعي في العراق.
  - 3-التعريف بأهم معوقات التنمية الزراعية في العراق.
  - 4-تحديد الحلول الكفيلة بمعالجة معوقات التنمية الزراعية في العراق.

### ثالثاً: أسلوب البحث:-

تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي الاستنتاجي فضلاً عن الأسلوب التحليلي لمعالجة مشكلة البحث.

### رابعاً: فرضية البحث:-

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التنمية الزراعية المستدامة في العراق لا يمكن تحقيقها إلا من خلال معالجة كافة المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي عن طريق تقديم الدعم الكامل وتوفير الإمكانيات المادية والإدارية والفنية والتكنولوجية لتحقيق هذا الهدف.

### خامساً: هيكلية البحث:-

لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى مقدمة وأربعة محاور فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات ، تناولنا في المحور الأول منه الإطار المفاهيمي للدراسة حول مفهوم وأهمية التنمية الزراعية المستدامة وفي المحور الثاني تم تناول واقع القطاع الزراعي في العراق ، أما المحور الثالث فكان عن معوقات التنمية الزراعية ، أما المحور الرابع والأخير فتناولنا فيه الحلول الكفيلة بمعالجة مشاكل التنمية الزراعية في العراق ، واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.



## المحور الأول/ الإطار المفاهيمي (التنمية الزراعية المستدامة، مفهومها، وأهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية)

### تمهيد:-

لقد تبلورت فكرة التنمية الزراعية المستدامة في الثمانينات استجابة إلى التطورات المتنامية التي تؤكد عن أن السياسات والبرامج الزراعية ينبغي أن تنطوي على مجموعة من المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فضلاً عن المجالات التقليدية للإنتاجية الزراعية والإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، وتتعدد الأسباب التي تجعل من التنمية الزراعية أمراً مهماً وحيوياً لمجتمع ما، وكذلك تتباين درجة أهمية هذه الأسباب تبعاً لظروف المجتمع واحتياجاته، فالتنمية الزراعية والريفية المستدامة تعالج وبحكم التعريف التي سنوردها قطاعات متعددة تشمل الزراعة والمياه والطاقة والتنوع البيولوجي، كما تطورت مفاهيمها لتشمل الاستدامة الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية فضلاً عن الاستدامة البيئية.

### أولاً: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:-

تعرف التنمية الزراعية بأنها "عملية خلق الظروف الملائمة للوفاء بالمتطلبات الزراعية وتوفير الامكانيات الزراعية اللازمة مثل تراكم المعرفة والتكنولوجيا فضلاً عن توزيع المدخلات والمخرجات الزراعية"<sup>(1)</sup>.

كما تم تعريف التنمية الزراعية المستدامة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) على أنها "إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات، المتطلبات الإنسانية وبصورة مستمرة للأجيال الحالية والمستقبلية"<sup>(2)</sup>.

وهناك تعريف آخر للتنمية الزراعية المستدامة والذي يشير إلى أنها<sup>(3)</sup>:-

- تلك التنمية التي تضمن صيانة الموارد الطبيعية واستعمالها بأكثر فعالية ممكنة.

- تلك التنمية التي تكون مجدية اقتصادياً ، بحيث تضمن مداخل معقولة متناسبة مع الاستثمارات الزراعية.

- تلك التنمية التي تكون سليمة بيئياً، بمعنى تحافظ على البيئة الطبيعية ولا تسبب لها أي ضرر.

من كل تلك المفاهيم يتضح لنا أن التنمية الزراعية المستدامة يجب أن تلبي الاحتياجات الغذائية، وفرص عمل لائقة للأجيال الحالية والمقبلة، وأن تحافظ على القدرات الإنتاجية وأن تجد قاعدة الموارد الطبيعية كلما كان ذلك ممكناً.

وقد بينت الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة أهم التوجهات الرئيسية للتنمية الزراعية المستدامة ومنها<sup>(4)</sup>:-

1- الاهتمام بالمياه بوصفها المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة وذلك من خلال تحسين كفاءة استخدام مياه الري وتطوير تقانات استخدام وإدارة موارد المياه، والتوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة.

2- تنمية وحماية الأراضي الزراعية، والتوسع الأفقي في البيئات الزراعية الملائمة والمحافظة على البيئة الزراعية، وتنسيق التشريعات المتعلقة بالحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الزراعية، ثم التطوير والتحديث التقني للزراعة، عن طريق دعم قدرات المزارعين ولاسيما صغارهم لتبني وتطبيق التقانات الحديثة، وتنسيق الجهود لتشجيع الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفردية، ودعم وتطوير نظم البحث الزراعي.

1) Jean R.delaiglesia, Institutional Bottlenecks for agricultural development, OECD, development centre, March, 2006, p 10.

2) محمود الأشرم، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالمياً وعربياً)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني، 2010، ص 72.

3) مليكة زغيب وقمري زينة، البيئة الزراعية المستدامة والمنتجات المعدلة وراثياً، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، الجزائر، 2009، ص 135.

4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، على موقع المنظمة على الرابط التالي:-



3- بناء القدرات المهنية وتنمية الموارد البشرية، عن طريق الاهتمام ببناء الأطر والملاكات الزراعية اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية المستدامة على مختلف المستويات، والنهوض بمستوى التعليم الزراعي المهني الجامعي وبرامج إعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم، وفق احتياجات التنمية الزراعية المستدامة.

4- توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر للقطاع الزراعي وجذب اهتمام القطاع الخاص للأنشطة الزراعية التنموية من خلال إعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة وتنفيذ برامج الترويج لغرض الاستثمار، وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصادياً وفتحاً.

### ثانياً: أهمية التنمية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية:-

تعد التنمية الزراعية المستدامة نظاماً شاملاً يستخدم فيه العديد من تطبيقات العلوم الزراعية، فهي تستخدم التقنيات الحديثة للمحافظة على التربة الزراعية وحمايتها من التعرية والانجراف عن طريق الاستفادة من مصدات الرياح والزراعة المختلطة مع أشجار الغابات ونظم الزراعة بدون حرث، وتقليل استخدام المعدات الثقيلة في إعداد التربة للزراعة، وزيادة خصوبة التربة بالطرق الطبيعية كالتسميد العضوي والحيوي واتباع الدورات الزراعية، كما تهتم التنمية الزراعية المستدامة بمجالات مكافحة الآفات الزراعية والأمراض النباتية بالطرق الحيوية والطبيعية، كاستخدام بعض الحشرات التي تتغذى على بعض مسببات المرضية واستخدام الدورات الزراعية (زراعة مجموعة محاصيل متعاقبة في نفس الأرض لزيادة خصوبتها والحد من انتشار الأمراض وتقليل معدلات الإصابة) فضلاً عن زراعة المحاصيل المقاومة للأمراض والاستفادة من تطبيقات علوم الهندسة الوراثية والتحسين الوراثي، واستخدام نظم الري الحديثة المرشدة لعمليات الري وربطها بالاحتياجات الفعلية للمحاصيل الزراعية<sup>(5)</sup>.

كذلك فإن الظروف الدولية التي تؤثر في تحديد مدى أهمية اعتماد المجتمع على الذات أو مدى إمكانية الاعتماد على الآخرين لتوفير الاحتياجات الغذائية كلها عوامل تساهم بشكل أو بآخر في تحديد درجة أهمية التنمية الزراعية.

أما فيما يخص دور التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية، فنحن نعلم مسبقاً بأن الزراعة ما زالت تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي تستوعب أعداد كبيرة من قوة العمل في الكثير من الدول، لذلك فهي المحور الأساس لقيام أي تنمية اقتصادية حقيقية في أي بلد، فالإنتاج الزراعي هو السبيل لتوفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للمجتمع، كما أنه يساهم في توفير السيولة النقدية من خلال زيادة الصادرات الزراعية أو حتى من خلال تقليل الاستيرادات الزراعية، ومن ثم توجيه هذه العملات الأجنبية نحو شراء المعدات التكنولوجية الحديثة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والتي تساهم في زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي. إن تنمية القطاع الزراعي سوف تساهم في توفير المواد الأولية ونصف المصنعة للقطاع الصناعي وتعمل على تحسين القوة الشرائية للمزارعين، كما تعمل على التخفيف من مشكلة البطالة من خلال تشغيل الأيدي العاملة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، كما أن نجاح هذا القطاع يعتمد على السياسة التي ينتهجها كل بلد في تخطيط الإنتاج الغذائي وتشجيعه من خلال الكفاءة الاقتصادية في استخدام عوامل الإنتاج لدعم الإنتاج الغذائي وزيادة الإنتاجية.

## المحور الثاني / واقع القطاع الزراعي في العراق

### - أولاً: انخفاض الإنتاج الزراعي:-

إن تدني مستوى الإنتاج والإيفاء بالطلب المحلي للمنتجات الزراعية وتحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية جعل العراق يواجه مشكلة زراعية غذائية تفاقمت بمرور الزمن، استدعى مواجهتها بالاستيراد من الخارج والذي يكلف العراق مبالغ كبيرة وبالعملة الصعبة، وتشير بيانات الجدول (1) إلى انخفاض معدلات إنتاج المحاصيل الزراعية في العراق، إذ انخفض إجمالي الإنتاج النباتي من (6221) مليار دينار عام (2007) إلى (6220) مليار دينار عام (2010)، كما انخفضت كمية إنتاج محاصيل الحنطة والشعير والشلب والتمور أيضاً خلال المدة المذكورة.

<sup>(5)</sup> المصطفى ولد سيدي محمد، تشخيص أزمة الأمن الغذائي، الجزيرة نت على الرابط الآتي:-



جدول (1) إنتاج المحاصيل الزراعية في العراق للمدة (2007-2010)

المؤشرات / السنوات	2007	2008	2009	2010
المساحة المزروعة (ألف دونم)	14246	14237	10517	12043
إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي (مليار دينار)	8034	8467	9084	10685
إجمالي قيمة الإنتاج النباتي (مليار دينار)	6221	6369	6598	6220
إجمالي قيمة الإنتاج الحيواني (مليار دينار)	1622	1919	2263.2	2653
كمية إنتاج الحنطة (ألف طن)	2202	1255	1700	2740
كمية إنتاج الشعير (ألف طن)	748	404	501	1137
كمية إنتاج الشلب (ألف طن)	392	248	173	155
كمية إنتاج التمور (ألف طن)	430	476	507	566
قيمة إنتاج الغابات (مليار دينار)	7.7	7.3	10.8	12.3
كمية إنتاج الأسماك (مليار دينار)	183	172	211	248
متوسط غلة إنتاج الدونم من الحنطة (كيلو غرام)	351	219	337	496
متوسط غلة إنتاج الدونم من الشعير (كيلو غرام)	171	75	178	282
متوسط غلة إنتاج الدونم من الشلب (كيلو غرام)	790	732	788	812

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2007-2010) تشرين الثاني 2011، ص12-13.

### - ثانياً: الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:-

أن الواقع المتردي للقطاع الزراعي كان نتيجة للإهمال الذي لحق بهذا القطاع مما انعكس بشكل خطير على الأمن الغذائي في العراق، فبينما كانت نسبة الإكتفاء الذاتي من الغذاء من أصل زراعي محلي عام 1970 تشكل نسبة 75% بالنسبة للحبوب الأساسية وأكثر من 90% بالنسبة للخضروات والفواكه واللحوم الحمراء والبيض والبيض، إلا أن هذه النسب تدهورت وبشكل كبير حتى بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي أقل من (30%) عام 2008، إذ أن معظم الاحتياجات الغذائية يتم استيرادها من خارج القطر، وهذا الأمر يشمل السلع الأساسية مثل القمح، فقد كان استيراد العراق من القمح أقل من نصف مليون طن عام 1970، وأصبح في الوقت الحاضر بحدود (3.5) مليون طن، أي بزيادة تراكمية قدرها سبع مرات وهذه الزيادة تكلف ميزانية الدولة أكثر من مليارين دولار سنوياً، فضلاً عن استيراد الشعير والذرة والأعلاف وبقية المواد الغذائية النباتية والحيوانية<sup>(6)</sup>. وتسهم الزراعة بحصة متواضعة من الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 1980 عندما كانت الأوضاع الاقتصادية مستقرة، بلغت نسبة مساهمة الناتج الزراعي (5.69%)، علماً أن الناتج المحلي الإجمالي للسنة المذكورة بلغ (5918.2) مليون دينار بالأسعار الثابتة لعام 1980، وهذا دليل على أن التوجهات التنموية آنذاك لم تكن تستهدف الإرتقاء بالقطاع الزراعي، إذ كان التركيز على القطاعين الصناعي والنفطي، أما في عام 1995 فقد بلغت نسبة اسهام الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (33.9%) وهي نسبة مرتفعة نسبياً قياساً بالفترة السابقة، وأن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنة بلغ (2259.7) مليون دينار وبالأسعار الثابتة لعام 1980<sup>(7)</sup>، وكانت هذه الزيادة في الناتج الزراعي بسبب توقف أغلب القطاعات الاقتصادية نتيجة للعقوبات الاقتصادية على العراق آنذاك مما اضطررت الدولة إلى التوجه للعمل الزراعي واستثمار الأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية مثل (الحنطة والشعير) وبعد تطبيق مذكرة التفاهم عادت اسهام القطاع الزراعي إلى مستوياتها السابقة لتسجل (5.7%) عام 2000، أما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 فقد تدهورت نسبة اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة إهمال القطاع الزراعي من قبل الدولة وعدم تقديم الدعم للفلاح فضلاً عن إغراق الأسواق العراقية بالمنتجات والسلع الزراعية المستوردة إذ سجلت نسبة (8%) عام 2004 و(8.4%) عام 2005، ثم (6%) عام 2010، وكما موضح بالجدول (2).

<sup>(6)</sup> جميل محمد جميل، واقع الزراعة والأمن الغذائي، رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة، ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني، بغداد، 2009، ص4.

<sup>(7)</sup> المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، العدد (22) لعام 2002 والعدد (25) لعام 2005.



## معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق ... الحلول والمعالجات

أما بالنسبة للعاملين في القطاع الزراعي فقد انخفض عددهم من (535) ألف نسمة عام 2000 إلى (479) ألف نسمة عام 2005 ثم إلى (426) ألف نسمة عام 2010 .

جدول (2) اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والعاملين في القطاع الزراعي للمدة (2010-2000) بالأسعار الثابتة لعام 2005 (مليون دينار ونسب مئوية)

السنة	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي لكافة القطاعات	الأهمية النسبية %	العاملين في القطاع الزراعي (ألف نسمة)
2000	2658	35366	5.7	535
2001	2690	36181	7	524
2002	3147	33685	9	513
2003	2230	22535	10	502
2004	2619	34739	8	490
2005	3440	36268	8.4	479
2006	3589	39952	9	468
2007	2595	40503	6	456
2008	2253	43179	5	445
2009	2329	45688	5	435
2010	2730	48364	6	426

المصدر:- احصائيات الأمم المتحدة، الحسابات القومية على الرابط <http://unstats.un.org>

- منظمة الغذاء والزراعة الدولية للأمم المتحدة [faostat.fao.org.inputs-Ian](http://faostat.fao.org.inputs-Ian)

### ثالثاً: الصادرات والواردات الزراعية (حجم الفجوة الغذائية):-

لقد تزايدت حجم الفجوة الغذائية في العراق نتيجة العجز الكبير والتمتدات في الإمدادات المحلية من المنتجات الزراعية بسبب الاعتماد على الإيرادات النفطية والتي أضعفت اسهام القطاعات الاقتصادية الأخرى للبلد، وتشير بيانات الجدول (3) إلى العجز الكبير في الميزان التجاري الزراعي واتساع حجم الفجوة الغذائية منه، إذ نلاحظ أن هناك فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات الزراعية، فبينما نرى أن قيمة الصادرات الزراعية بلغ (6) مليون دولار عام 2000، إلا أن قيمة الواردات الزراعية بلغ أكثر من (1.9) مليار دولار لنفس العام، وهذا يعني أن قيمة الفجوة الغذائية بلغت (1934) مليون دولار، وهذه الفجوة الكبيرة استمرت وتفاقت للسنوات اللاحقة لتصبح (3026) مليون دولار عام 2005 و(6060) مليون دولار عام 2010، كما نلاحظ أيضاً أن الواردات الزراعية تسهم بنسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت نسبة اسهامه في الناتج المحلي الإجمالي من 11% عام 2000 إلى 8% عام 2005 ثم إلى 5% عام 2010.

أما فيما يخص نسبة اسهام الواردات الزراعية من الواردات الكلية فقد ارتفعت نسبتها من 15% عام 2000 إلى 16% عام 2005 ثم إلى 17% عام 2008، إلا أنها انخفضت قليلاً لتصبح 14% عام 2010. لقد انخفض الإنتاج الزراعي خلال الـ (15) سنة الماضية إلى حوالي (3.9%) سنوياً ولاسيما من الحبوب الرئيسية كالحنطة والشعير والرز<sup>(8)</sup>. وكانت مشاريع تطوير زراعة الرز والحبوب والطماطة والذرة الصفراء وزهرة عباد الشمس تنفذ من قبل وزارة الزراعة وبالتعاون مع المراكز البحثية، أي أن هذه المشاريع الاستثمارية الزراعية تمول من قبل الدولة وتستفيد منها الجهات الرسمية كوزارة الزراعة ووزارة الري والمراكز البحثية والهيئة العامة للبحوث الزراعية فضلاً عن عدد كبير من المزارعين والفلاحين.

<sup>(8)</sup> محمد عبد الكريم منهل العقدي، واقع الاستثمار الزراعي في جمهورية العراق وآفاقه المستقبلية، مجلة الزراعة العراقية، العدد الثالث، لسنة 2005، ص2.



## معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق ... الحلول والمعالجات

جدول (3) الواردات والصادرات الزراعية والميزان التجاري الزراعي والأهمية النسبية للواردات الزراعية في العراق للفترة (2000-2010) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الصادرات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي	الأهمية النسبية للواردات الزراعية من الواردات الكلية	الأهمية النسبية للواردات الزراعية من الـ GDP
2000	13210	1940	6	1934-	15	11
2001	3832	1757	8	1749-	13	10
2002	9817	1865	33	1832-	19	11
2003	9934	1632	40	1592-	16	10
2004	19953	2302	101	2201-	12	9
2005	19343	3056	30	3026-	16	8
2006	22963	3224	18	3206-	14	6
2007	21332	3295	17	3278-	15	4
2008	35011	5849	70	5779-	17	5
2009	41512	5023	54	4969-	12	4
2010	43915	6101	41	6060-	14	5

المصدر:- صندوق النقد الدولي IMF ، الإحصاءات المالية الدولية ، إحصاءات التجارة.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO ، إحصاءات التجارة الزراعية.

- إحصاءات الأمم المتحدة ، الحسابات القومية.

إن استمرار اعتماد البلد على تأمين متطلباته الغذائية من الخارج يعطي مؤشراً واضحاً على هشاشة الأمن الغذائي في العراق فأسعار المواد الغذائية في ارتفاع مستمر على النطاق العالمي، وهذا يعني ارتفاع فاتورة الغذاء مما يشكل تكاليف باهظة بالنسبة للدولة العراقية ولاسيما بعد انخفاض أسعار المنتجات النفطية في الأسواق العالمية.

### المحور الثالث / معوقات التنمية الزراعية في العراق

#### تمهيد:-

نتيجة للواقع الزراعي المتردي في العراق والذي تم توضيحه في المحور السابق، فإن التنمية الزراعية فيه تواجه مجموعة من المعوقات المتشابهة والمتداخلة والمتمثلة بمشاكل التربة من ملوحة وتصحر وتعرية فضلاً عن مشاكل الحيازة والملكية ومشاكل انخفاض مناسيب المياه لنهري دجلة والفرات، وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، وانخفاض استخدام التكنولوجيا الزراعية، كذلك الانخفاض في حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع الحيوي، فضلاً عن مشاكل السياسة التجارية وما نجم عنها من اغراق الأسواق العراقية بالعديد من السلع والبضائع المستوردة، لذلك يحاول هذا المحور القاء الضوء على هذه المعوقات وبالتفصيل.

#### أولاً:- الأراضي الزراعية والتي تشمل مشكلة (الملوحة والتصحر والتعرية)

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق حوالي (11.1) مليون هكتار أي ما يعادل (44.4) مليون دونم، تشكل نسبة (26.1%) من المساحة الكلية لأراضي العراق، وهي نسبة جيدة مقارنةً بباقي البلدان في العالم، إلا أن نسبة المستغل من الأراضي الصالحة للزراعة لا يتجاوز (31%)<sup>(9)</sup>. وقد أشار تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أنه لوحظ وجود مساحات واسعة غير مزروعة في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، حيث هجرت رقعة تبلغ نحو 300000 هكتار من الأراضي المستصلحة سابقاً بسبب ارتفاع نسبة ملوحة الأرض، بالإضافة إلى احتواء مياه الأنهار على نسبة عالية من الأملاح، فعلى سبيل المثال فإن نهر الفرات يحوي ما يتجاوز (500) جزء لكل مليون جزء في نهر دجلة عند منطقة فيشخابور<sup>(10)</sup>.

<sup>(9)</sup> فاضل جواد دهش، الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008، ص 65-66.

<sup>(10)</sup> المنظمة العربية للتنمية الزراعية، توثيق السياسات الزراعية في عقد السبعينات في العراق، بغداد، 2000، ص 108.

وفي العراق تقدر المساحة المتأثرة بالغدق<sup>(\*)</sup> بـ (370) ألف هكتار وبالغدق والملوحة معاً حوالي (653) ألف هكتار<sup>(11)</sup> بسبب ارتفاع مناسيب مياه الري والمياه الجوفية نتيجة لعدم وجود نظام فعال لتصريف المياه، إذ تشير المصادر إلى أن ما تضيفه مياه الري من الأملاح في وسط وجنوب العراق يقدر بحوالي (3) مليون طن، وأن مياه الري الحاوية على 1 كغم/ م<sup>3</sup> تضيف 1 غم/ لتر في المناطق المروية سنوياً، أما المياه الجوفية فتعتبر من المصادر المهمة لنقل الأملاح إلى التربة في العراق ويزداد تملحها للأراضي مع ازدياد مستواها وقربها من سطح الأرض، حيث تقوم بنقل الأملاح من مكان لآخر عند تحركها تحت سطح التربة<sup>(12)</sup>. كما أصبح خطر التصحر والتعرية للأراضي الزراعية معيقاً جديداً لعملية التنمية الزراعية في العراق، فقد أخذ يهدد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إذ تشير الإحصائيات إلى تعرض أكثر من 60 مليون دونم من مساحة العراق لخطر الرياح المتحركة، مما أصبح العراق من الدول شبه الصحراوية، فضلاً عن تعرض الغطاء النباتي إلى الهلاك بسبب طمره بالكثبان الرملية وعدم زراعتها بحزام أخضر من أشجار الأثل والكينار لتكوين مصدات للرياح، فضلاً عن كارثة تجفيف الأهوار التي تقدر مساحتها بحوالي (20) ألف كيلو متر مربع وتحويلها إلى مناطق قاحلة بعد حرب الخليج الثانية<sup>(13)</sup>.

لقد بلغت المساحة المتصحرة في العراق حوالي (166.687) كم<sup>2</sup> وهذه تشكل نسبة (38.10%) من مساحة العراق، في حيث بلغت الأراضي المهدهدة بالتصحر وبحسب التقديرات الخاصة لمدة التسعينات من القرن الماضي (237.56) كم<sup>2</sup>، وهذه تشكل نسبة (54.30%)، أي أن أكثر من نصف مساحة العراق مهدهدة بالتصحر<sup>(14)</sup>.

كما أن الكثبان الرملية الناتجة عن التعرية الريحية هي أحد الأسباب الرئيسية لظاهرة التصحر في العراق أيضاً، وهي عبارة عن تلال رملية يتراوح ارتفاعها بين (1-3) متر وقد يصل أحياناً إلى (50) متر وتشغل هذه الكثبان مناطق واسعة من العراق وتتركز بشكل أساسي في مناطق بادية الجزيرة والبادية الشمالية والجنوبية والسهل الرسوبي في العراق<sup>(15)</sup>.

### ثانياً:- الملكية والحيازة الزراعية

تعد مشكلة الملكية والحيازة الزراعية من المعوقات الرئيسية التي تواجه التنمية الزراعية في العراق، إذ أن تعقيد التركيب الحيازي للأراضي الزراعية وتفتيت الملكية الزراعية إلى وحدات إنتاجية صغيرة ومبعثرة لا يساعد على استخدام المكننة الزراعية، ومن ثم يؤدي إلى تدني الإنتاج الزراعي، وقد بلغت عدد الملكيات والحيازات الزراعية في العراق بعد صدور قانوني الإصلاح الزراعي رقم 117 و 90 لسنة 1970 و 1975 على التوالي ما مقداره (157050) للملكيات الأقل من (10) دونم و(492300) للملكيات الأكثر من (10) دونم وأقل من 20 دونم، بينما بلغ عدد الملكيات ذات المساحة الأكبر من (120) دونم (28300) والأكثر من (300) دونم (5214) ملكية زراعية<sup>(16)</sup>.

كذلك يأتي عامل التوريث ليضيف إلى هذه الملكيات الصغيرة أصلاً في مقاييس الاستثمار الزراعي عاملاً آخر يزيد من تفتيت الملكية الزراعية وتشتتها، إذ تقدر الأراضي الزراعية المعرضة للتقسيم والتفتيت الحيازي بسبب التوارث ما مقداره (2) مليون دونم وتشغلها أكثر من (157) ألف أسرة عراقية<sup>(17)</sup>.

<sup>(\*)</sup> تغدق التربة يعني الإسراف في مياه الري للتربة مما يؤدي إلى تقشرها وزيادة نسبة الملوحة فيها.

<sup>(11)</sup> المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في البلدان العربية، الخرطوم، 2007، ص18-19.

<sup>(12)</sup> أحمد الزبيدي، ملوحة التربة (الأسس النظرية والتطبيقية) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1989، ص45.

<sup>(13)</sup> شريف حمودة، الموت في العراق يلعب دور البطولة، على الموقع:-

www.Islamonline.net

<sup>(14)</sup> المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير مكافحة التصحر في الوطن العربي، الخرطوم، 1994، ص12.

<sup>(15)</sup> حكيم كريم عزيز، التصحر الناتج عن الكثبان الرملية وكيفية السيطرة عليها، مجلة عطاء الرافدين، العدد 33، وزارة الموارد المالية، 2009، ص42.

<sup>(16)</sup> بلاسم جميل الدليمي، أثر السياسة الزراعية في الإنتاج الزراعي في العراق للمدة (1970-1990)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1993، ص92.

<sup>(17)</sup> بلاسم جميل خلف، دور القروض الزراعية في تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة في العراق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية المتخصصة التي عقدتها جامعة النهرين في كانون الأول، 2008، ص13.





أن هذه الوحدات الزراعية الصغيرة لا يمكنها استخدام الدورة الزراعية والمكننة الحديثة على نطاق واسع في زراعة بعض المحاصيل الزراعية منها الحبوب والبذور الزيتية والمحاصيل الصناعية لدعم الصناعة الوطنية، مما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة من الزراعة.

### ثالثاً:- الموارد المائية

على الرغم من امتلاك العراق لـ 54% من مساحة نهر دجلة و 47% من مساحة نهر الفرات، إلا أنه يعاني من شحة المياه نتيجة للإجراءات التي تتخذها دول الجوار (تركيا وسوريا) ومنذ فترة ليست بالقريبة والمتمثلة ببناء السدود على نهري دجلة والفرات، إذ قامت الحكومة التركية ببناء (57) سداً على نهر الفرات مما سيشكل عائقاً أمام عملية التنمية الزراعية المستدامة في العراق، أن ما تسمح به تركيا من تصريف لمياه نهر الفرات هو (150) متر مكعب في الثانية، في حين يبلغ مقدار التصريف المقرر (500) متر مكعب في الثانية<sup>(18)</sup>.

لقد أصبحت السدود التركية تحتجز حوالي 40% من حصة العراق من المياه، كما وتحتجز سوريا أيضاً 15% من حصة العراق من المياه<sup>(19)</sup>. أن هذا الانخفاض في مناسيب مياه نهري دجلة والفرات يمكن ملاحظته من خلال الجدول (4) والذي يوضح انخفاض الواردات المائية ونوعيتها قبل إنشاء المشاريع التركية والسورية على نهري دجلة والفرات وبعده.

جدول (4) واردات المياه ونوعيتها لنهري دجلة والفرات قبل وبعد إنشاء المشاريع التركية والسورية على النهريين

(معدل التصريف مليار م<sup>3</sup>)

نهر الفرات				التفاصيل
الحدود السورية العراقية		الحدود السورية التركية		
بعد التطوير	قبل التطوير	بعد التطوير	قبل التطوير	
8.45	27.4	14.2	30.377	معدل الواردات المائية
1250-1350	457	500	250	نوعية المياه (جزء بالمليون) والأملاح المذابة
نهر دجلة				التفاصيل
الحدود العراقية التركية				
بعد التطوير	قبل التطوير			
9.16 <sup>(*)</sup>	19.49			معدل الواردات المائية
تردي أقل مقارنة مع نهر الفرات		250		نوعية المياه (جزء بالمليون) والأملاح المذابة

المصدر:- وزارة الموارد المائية، تقارير غير منشورة، 2004.

(\*) المتبقي للعراق (7.68) مليار م<sup>3</sup> بعد طرح حصة سوريا البالغة (1.5) مليار م<sup>3</sup>.

إذ انخفضت واردات مياه نهر الفرات عند الحدود السورية العراقية من (27.4) مليار م<sup>3</sup> إلى (8.45) مليار م<sup>3</sup>، أي أن نسبة الانخفاض تعادل ما يقارب 70%، فضلاً عن تدهور نوعية المياه إلى الضعف إذ أن ارتفاع نسبة الأملاح المذابة من 500-1000 جزء بالمليون يؤدي إلى تراكم الأملاح في التربة عند القيام بالري بهذه المياه بمقدار 7.5 طن/هكتار سنوياً، وفق المقتن المائي البالغ (15) ألف م<sup>3</sup>/هكتار لذلك بلغ حجم الأراضي القابلة للإرواء المتملحة في مجموعها نحو (13) مليون دونم<sup>(20)</sup>.

أما فيما يخص نهر دجلة، فعلى الرغم من أن الترددي في نوعية المياه كان أقل نسبياً من ترددي نوعية مياه نهر الفرات، إلا أن الواردات المائية لنهر دجلة عند الحدود العراقية التركية انخفضت بأكثر من 50%، أن كل ذلك يعكس مدى الآثار السلبية للسياسة المائية التي تقوم بها كلاً من تركيا وسوريا على مستقبل التنمية الزراعية في العراق، إذ تهدف تركيا إلى تحقيق تنميتها الزراعية في منطقة الـ GAP على حساب العراق.

<sup>(18)</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000، ص35.

<sup>(19)</sup> بدر الجبوري، دراسة الموارد المائية في العراق، كوينهاكن، 2008، ص5.

<sup>(20)</sup> أحمد كامل حسين الناصح، أثر السياسات المائية التركية على التنمية الزراعية بالعراق للفترة من (1990-2006)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (15)، العدد (53)، جامعة بغداد، 2009، ص180.

فبطلون عام 2020 سوف تزداد مساحة الأراضي المروية من حوض نهر دجلة من (0.28) مليون دونم إلى حوالي (2.23) مليون دونم، وتتوسع مساحة الأراضي المروية من 2 مليون دونم في حوض الفرات إلى نحو 6 مليون دونم<sup>(21)</sup>. وذلك لتحويل اقليم الـ GAP المتخلف إلى منطقة سياحية وخلق فرص عمل تقدر بـ (250) ألف فرصة عمل للأفراد واستتباب الأمن في الاقليم.

كذلك فإن قلة تساقط الأمطار في العراق يشكل عائقاً آخر أمام التنمية الزراعية إذ يقدر مجموع الأمطار التي تسقط على الوطن العربي نحو (2228) مليار م<sup>3</sup> سنوياً تشكل حصة (السودان والصومال والجزائر وموريتانيا والمغرب) منها 1950 مليار م<sup>3</sup> سنوياً أي بنسبة 86% من إجمالي الأمطار السنوية العربية وهذا يعني أن العراق يقع ضمن مناطق الأمطار الشحيحة والتي لا تتجاوز الـ 14% من بقية الدول الأخرى. كما أن استخدام العراق لأساليب الري التقليدية تسببت في خسارة كميات كبيرة من المياه تتراوح ما بين (50-70%) من المياه المستخدمة في الإرواء<sup>(22)</sup>.

وتؤثر زراعة بعض المحاصيل التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه في فترة زراعتها كالرز مثلاً على كميات المياه المتاحة للزراعة، وقد تكون زراعتها في بعض الأحيان على حساب زراعة محاصيل أخرى، كذلك فإن استعمال القنوات غير المبطنة في عمليات السقي في معظم الأحيان يؤدي إلى هدر كبير في الحصة المائية المتوفرة.

### رابعاً:- السياسة التجارية (سياسة الإغراق في الأسواق العراقية)

بعد انكشاف السوق العراقية وفتح الحدود مع البلدان المجاورة وتعطيل دور المؤسسات ذات العلاقة كالكمارك، الأمن الاقتصادي، جهاز التقييس والسيطرة النوعية، ودوائر الرقابة الصحية وغيرها من المؤسسات، تحولت السوق العراقية من سوق مسيطر عليها إلى سوق مكشوفة، فقد دخلت أنواع السلع الرديئة والمغشوشة وبكميات كبيرة جداً، نتيجة لإنهيار الدولة العراقية بكامل مؤسساتها، وعدم معرفة مخاطر الإغراق على الاقتصاد الوطني والتمثلة في ازدياد البطالة وتسرب العملات الصعبة إلى الخارج والإضرار بالصناعة والزراعة وحتماً بالمستهلك لعدم وجود قوانين لحماية المستهلك وحماية البيئة.

إن سياسة إغراق السوق العراقية حصلت نتيجة عوامل عديدة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، فالعوامل الداخلية تمثلت باتجاه أصحاب الأموال القذرة لغسيل أموالهم نحو التجارة لا سيما وأن السوق العراقية كانت تشكو من نقص كبير في السلع والخدمات بعد عقوبات اقتصادية دامت (13) سنة، لذلك تم استيراد أنواع من السلع الكهربائية والسيارات والأدوات المنزلية والمواد الغذائية وقد نجح أصحاب الأموال القذرة في غسيل أموالهم بهذه الطريقة نتيجة لإنعدام الضرائب وانعدام الإجراءات الإدارية المالية والقانونية التي تمنع تحويل الأموال إلى الخارج.

أما العوامل الخارجية فتمثلت بقيام الشركات الأجنبية باستغلال السوق العراقية بعد انكشافها على الأسواق العالمية بإدخال السلع المغشوشة وأنواع المحاصيل الزراعية الرديئة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية للإضرار بالبيئة والمجتمع وغير ذلك من الأهداف وخصوصاً دول الجوار التي تحاول تدمير الاقتصاد العراقي لكي يبقى سوقاً لتصريف منتجاتها<sup>(23)</sup>.

<sup>(21)</sup> وزارة الموارد المائية، قسم الموازنة المائية، توقعات عن التطوير الشامل للأراضي الزراعية في تركيا، تقرير غير منظور، 1996.

<sup>(22)</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997، ص160.

<sup>(23)</sup> بلاسم جميل خلف وآخرون، سياسة الإغراق وأثرها في تطور الإنتاج الزراعي في العراق للمدة (2003 – 2009)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 66، السنة 2012، ص180.

إن اعتماد السوق العراقية على المنتجات الزراعية المستوردة أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار المحاصيل الزراعية نتيجة انخفاض المعروض من المحاصيل المنتجة محلياً بسبب سياسة الإغراق التي أدت إلى ترك الفلاح للزراعة لعدم قدرة محاصيله على منافسة السلع المستوردة، وتشير بيانات الجدول (5) إلى الانخفاض الكبير في كمية الإنتاج الزراعي لعام 2007 مقارنة بالأعوام السابقة فقد انخفض إنتاج الفواكه بنسبة (-50%) لعام 2007 مقارنة بإنتاج عام 2002، بينما كان الانخفاض كبيراً للفواكه ذات النواة الصلبة حيث بلغت نسبة الانخفاض (-75%) لعام 2007 مقارنة بعام 2002، أما الحمضيات فقد انخفضت بنسبة (-25%) لعام 2007 مقارنة بعام 2002، تلتها الخضراوات والبقوليات والتي كان الانخفاض فيها بنسبة (-7%) لكل منهما لعام 2007 مقارنة بعام 2002، وذلك نتيجة لترك المنتجين المحليين للزراعة بسبب الخسارة التي تحملوها جراء ارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة وعدم قدرة المنتج المحلي من منافسة السلع المستوردة نتيجة سياسة الإغراق السلمي من جهة أخرى .

جدول (5) الأرقام القياسية للإنتاج النباتي لبعض المجاميع للسنوات (2007-2000)

سنة الأساس 1990-1988 = 100

السنوات	الفواكه	فواكه ذات النواة الصلبة	الحمضيات	الخضراوات	البقوليات
2000	98	110	150	145	172
2001	105	113	173	154	414
2002	108	103	163	174	438
2003	106	94	100	124	392
2004	54	23	41	119	307
2005	48	20	37	106	268
2006	41	17	26	94	232
2007	30	14	20	81	204

المصدر:- وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة .

ولا يفوتنا في هذا المجال أن ننوه إلى أن القطاع الزراعي في العراق الآن هو قطاع خاص 100% ويمتاز بضعف إمكانياته العلمية والإدارية والفنية والمالية والتكنولوجية ويعتمد على الدولة في تقديم الدعم المالي وتوفير البذور المحسنة والممكنة، وسرعان ما تخلت عنه الدولة بعد عام 2003، مما انعكس سلباً على إمكانياته الزراعية وضعف قدراته التنافسية مع السلع الزراعية المستوردة، فضلاً عن ضعف الجهات الحكومية الساندة من تقييس وسيطرة نوعية، ووجود قانون بريمر الذي عطل القوانين التجارية والمالية، كل هذه العوامل أدت إلى إغراق السوق العراقية بالمحاصيل الزراعية المستوردة والتي ساهمت في تدمير القطاع الزراعي.

### خامساً:- استخدام التكنولوجيا والمستلزمات الفنية

يعد تخلف التكنولوجيا الزراعية والإفتقار إلى الأبحاث العلمية من أهم معوقات التنمية الزراعية في العراق، إذ تتسم الزراعة في العراق بشيوع الأساليب التقليدية في الزراعة فضلاً عن تخلف أجهزة البحث العلمي والإرشاد الزراعي، لذا فإن تطوير التكنولوجيا يحدد مستقبل الزراعة في العراق، إن تدني استخدام التكنولوجيا الزراعية سواء بالنسبة لاستخدام الجرارات والمكانن أو استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات، وكذلك استخدام أساليب الري الحديثة أو استخدام الأصناف المحسنة في الزراعة أثر وبشكل كبير على التنمية الزراعية في العراق وتشير بيانات الجدول (6) إلى أن أعداد الساحنات والحاصدات والمضخات الزراعية في العراق ارتفعت أثناء المدة (1989-2002)، من 38186 عام 1989 إلى 63056 عام 2002، أما إعداد الحاصدات فقد ارتفع عددها هي الأخرى من (2493) حاصدة عام 1989 إلى (6079) حاصدة عام 2002، وكذلك بالنسبة للمضخات الزراعية فقد ارتفع عددها من (39866) مضخة عام 1989 إلى (93482) مضخة عام 2002، نتيجة للدعم الكبير الذي شهده هذا القطاع في سنوات العقوبات الاقتصادية إذ تم استيراد أعداد كبيرة من الساحنات من خلال مذكرة التفاهم التي سمحت باستيراد الساحنات من مناشيء عالمية، إلا أن هذه الأعداد من الساحنات لم تكن تغطي الحاجة الفعلية للقطاع الزراعي.



إذ تشير الدراسات إلى أن الحاجة الفعلية من الساحبات للمساحة الصالحة للزراعة في العراق تقدر بحوالي (117254) ساحة وفقاً للمعدل العالمي الذي يبلغ ساحة واحدة لكل (55) هكتار<sup>(24)</sup>. كما أن أعداد الحاصدات هو الآخر قليل ولا يتناسب مع المساحات المزروعة بالحبوب، إذ تقدر الحاجة الفعلية للحاصدات في العراق بـ (19005) حاصدة وفقاً للمعدل العالمي الذي يخصص بموجبه حاصدة واحدة لكل (1380) هكتار، مما يعني وجود عجز مقداره (1276) حاصدة وفقاً لأعداد الحاصدات لعام 2002 إذ تبلغ نسبته 68% من الحاجة الفعلية للحاصدات في العراق<sup>(25)</sup>.

جدول (6) أعداد الساحبات والحاصدات والمضخات الزراعية في العراق للمدة (1989-2002)

السنوات النوع	1989	1993	1995	2000	2001	2002
الساحبات	38186	37161	49640	46078	59512	63056
الحاصدات	2493	3327	3984	5086	5902	6079
المضخات	39866	49150	50156	66638	80954	93482

المصدر:- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات 1989-2002.

أما بعد عام 2003 فقد انخفض استخدام هذه المكنان والآلات بسبب الإهمال الذي عانى منه هذا القطاع، إذ تشير البيانات الإحصائية السنوية للنشاط الزراعي لعام 2009 إلى الانخفاض الواضح لأعداد الساحبات والحاصدات، فقد بلغ مجموع الساحبات (57918) منها (52792) عاملة و(5126) عاطلة أو متوقفة، أما أعداد الحاصدات فقد بلغت (2373) منها (2207) عاملة و(166) عاطلة أو متوقفة، وهذه الأرقام تمثل عجزاً واضحاً في أعداد المكنان طبقاً للأراضي الزراعية المستثمرة في العراق<sup>(26)</sup>.

أما فيما يتعلق بالأسمدة الكيماوية فإننا نرى انخفاض معدلات استخدامها في العراق خلال المدة (1998-2002) حيث بلغت 781 ألف طن سنوياً بينما تقدر حاجة المساحة المزروعة في العراق من الأسمدة الكيماوية بأكثر من (1500) ألف طن سنوياً، وهذا يعني أن هنالك عجزاً سنوياً في استخدام الأسمدة الكيماوية مقداره (719) ألف طن خلال تلك المدة.

أما فيما يخص مرحلة ما بعد الاحتلال عام 2003، وما تعرضت له مصانع الأسمدة، فقد انخفض إنتاج الأسمدة إلى حدود (400) ألف طن سنوياً وهذا لا يغطي أكثر من 20% من الحاجة الفعلية للزراعة، فضلاً عن توقف الدعم الحكومي مما أدى إلى ارتفاع سعر الطن من (60) ألف دينار عام 2002 إلى 600 ألف دينار عام 2007، هذا بالنسبة لسداد اليوريا، أما السمد المركب فقد ارتفع سعره من (100) ألف دينار للطن الواحد إلى (1250) ألف دينار للطن، وأن معظم الأسمدة مستوردة من الخارج من قبل القطاع الخاص، مما أدى إلى ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج الزراعي<sup>(27)</sup>.

أما فيما يتعلق بالواردات من مستلزمات الإنتاج الزراعي فتشير البيانات الواردة في الجدول (7) إلى انخفاض نسبتها بشكل عام أثناء المدة (2000-2010) فقد بلغت (1%) من الواردات الزراعية الكلية عام 2000، انخفضت إلى (0.3%) عام 2010، أما أعلى نسبة لها كانت (11.8%) عام 2002 وذلك بسبب ارتفاع الواردات الزراعية من معدات المكننة الزراعية في هذا العام نتيجة اتفاقية مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) أثناء سنوات العقوبات الاقتصادية، فقد عملت الدولة على دعم القطاع الزراعي من خلال توفير المعدات الزراعية من أجل توفير الغذاء للسكان .

<sup>24</sup> المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 1999، ص139.

<sup>25</sup> المصدر السابق، الصفحة نفسها.

<sup>26</sup> أياد كاظم عيدان الطائي، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010، ص98.

<sup>27</sup> بلاسم جميل الدليمي، أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 62، السنة 2011، ص157-158.



## معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق ... الحلول والمعالجات

لذلك ينبغي على الحكومة الحالية دعم عملية التنمية الزراعية من خلال التركيز على واردات مستلزمات الإنتاج الزراعي بدلاً من استيراد السلع الغذائية الاستهلاكية بهدف تنشيط الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية في البلد لتوفير السلع الزراعية المحلية ولاسيما المحاصيل الاستراتيجية، مما يؤدي إلى تقليص الفجوة الغذائية الكبيرة من خلال التنمية الزراعية.

جدول (7) يوضح الأهمية النسبية لمستلزمات الإنتاج الزراعي من الواردات الزراعية الكلية في العراق للمدة (2000-2010) بالأسعار الجارية

(مليون دينار)

السنة	الواردات من مستلزمات الإنتاج الزراعي	الأهمية النسبية لمستلزمات الإنتاج الزراعي من الواردات الزراعية الكلية %
2000	19	1.0
2001	13	0.8
2002	219	11.8
2003	44	2.7
2004	22	0.9
2005	9	0.3
2006	19	0.6
2007	46	1.4
2008	71	1.2
2009	17	0.3
2010	20	0.3

المصدر: - العمود الأول/ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ، إحصاءات التجارة الزراعية.

- العمود الثاني/ تم احتسابه من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

كما أن نشر التقانات الزراعية الحديثة والتكنولوجيا الزراعية المتقدمة عن طريق توفيرها من مناشيء أصلية وتقديمها إلى المزارعين من خلال شبكة تسويقية تمتد إلى كافة محافظات العراق يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه وتطويره وزيادة الغلة الزراعية لمختلف المحاصيل.

أما فيما يتعلق باستخدام البذور المحسنة والتقاي فقد كان محدوداً جداً لاعتماده على الإنتاج المحلي الذي يتصف بتدني إنتاجيته، وبالنسبة لاستيراد البذور المحسنة والتقاي من الخارج فقد كان محدوداً أيضاً بسبب جهل الفلاح بأهمية البذور المحسنة وارتفاع أسعارها وقلة الأصناف الملائمة للظروف المختلفة للعراق. وفيما يتعلق باستخدام منظومات الري الحديثة (الري بالرش والتنقيط) والتي تعتبر من الوسائل الزراعية المتطورة، فتشير التجارب والدراسات إلى أن استخدام الري الآلي الحديث يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 80-90%، واستهلاك كمية من المياه تقل بنسبة 35-50% من المياه اللازمة للري بالغمر، وتخفيض الطاقة المستخدمة بنسبة 70% تقريباً، فضلاً عن تأمين الاحتياجات الأخرى من المياه<sup>(28)</sup>.

ونظراً لشحة الموارد المائية التي عانى منها العراق لذلك تم التركيز على التوسع في استخدام التقانات الحديثة في الزراعة لترشيد استخدام المياه وتوفير المياه اللازمة لري المحاصيل الزراعية ولاسيما الاستراتيجية منها كالمح، إذ تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (8) إلى ارتفاع أعداد منظومات الري للمدة (1999-2002) من 162 منظومة عام 1999 إلى 3141 منظومة عام 2002، بلغت منظومات الري بالرش منها 134 منظومة عام 1999 و 2633 عام 2002 أما منظومات الري بالتنقيط فقد بلغت 28 منظومة عام 1999 و 508 منظومة عام 2002.

<sup>(28)</sup> أياد كاظم عيدان الطائي، مصدر سابق، ص167.

جدول (8) أعداد منظومات الري بالرش والتنقيط في العراق للمدة (1999-2002)

السنة	1999	2000	2001	2002
الري بالرش	134	1009	2434	2633
الري بالتنقيط	28	345	723	508
المجموع	162	1354	3157	3141

المصدر:- د. سعد عبد الله مصطفى وآخرون ، المستلزمات الزراعية في العراق (رؤية مستقبلية للتجهيزات الزراعية بين الواقع والطموح) مكتب الابتسامة للطباعة ، بغداد ، 2004 ، ص126.

### سادساً:- ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي

لقد أدى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة كيميائية ومبيدات وبذور وغير ذلك من مستلزمات الإنتاج إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي ومن ثم تدهور الإنتاج الزراعي المحلي إلى مستويات متدنية جداً لا تصل إلى 15% أثناء المدة (2005-2009) مما يسهم في انعدام الأمن الغذائي للمواطن العراقي وأصبح العراق يعتمد على الأسواق العالمية في توفير أكثر من 85% من غذاءه. لقد ارتفعت كلف الإنتاج الزراعي بشكل كبير بسبب توقف دعم الدولة للقطاع الزراعي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج فضلاً عن انقطاع التيار الكهربائي مما أدى إلى الاعتماد على مولدات الكاز، وتشير البيانات الواردة في الجدول (9) إلى الارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج.

جدول (9) مقارنة بين معدل أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي للأعوام (2000-2002) والأعوام (2007-2009)

التفاصيل	معدل الأسعار للأعوام (2000-2002)	معدل الأسعار للأعوام (2007-2009)	نسبة الزيادة
الأسمدة الكيماوية	60 ألف دينار/ للطن يوريا 100 ألف دينار/ للطن مركب	600 ألف دينار/ للطن يوريا 1250 مليون دينار/ للطن مركب	1150% 900%
نايلون للمحاصيل المغطاة	200 ألف دينار/ للطن	1000000 دينار/ للطن	400%
أجور الحراثة	ألفي دينار/ للساعة	25 ألف دينار/ للساعة	1150%
المبيدات والبذور	ألفي دينار/ للتر 20 ألف دينار/ كغم	20 ألف دينار/ للتر 100 ألف دينار/ كغم	400%
أجور النقل وأجور العمل	15 ألف دينار/ للطن ألفي دينار/ اليوم	50 ألف دينار/ للطن 15 ألف دينار/ اليوم	
لتر الكاز	10 دينار/ للتر الواحد	800 دينار/ للتر الواحد	

المصدر:- بلاسم جميل الدليمي، أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 62، السنة 2011، ص158.

إذ ازدادت أسعار الأسمدة الكيماوية من 60 ألف دينار للطن يوريا أثناء المدة (2000-2002) إلى 600 ألف دينار للطن يوريا أثناء المدة (2007-2009) وبنسبة زيادة مقدارها 1150% ، كذلك ازدادت أسعار المبيدات من ألفي دينار للتر الواحد أثناء المدة (2000-2002) إلى 20 ألف دينار للتر الواحد أثناء المدة (2007-2009) وكذلك البذور الزراعية فقد ازدادت أسعارها هي الأخرى من 20 ألف دينار/كغم إلى 100 ألف دينار للكم الواحد خلال نفس المدة وبنسبة زيادة مقدارها 400% كذلك بالنسبة لنايلون الزراعة المغطاة وأجور الحراثة وأجور النقل والعمال وحتى أسعار الوقود فقد ازدادت كلها ما بين ثلاثة أضعاف إلى سبعة أضعاف ما بين المدة (2000-2002) والمدة (2007-2009) ، مما يعكس الارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع تلك الأسعار، وبالنتيجة انعدام القدرة التنافسية للمحاصيل الزراعية العراقية في الأسواق المحلية أمام السلع الزراعية المستوردة بسبب ذلك الارتفاع في الأسعار.



### سابعاً: - الاستثمار والتمويل الزراعي

يؤكد العالم كرشنا على أهمية الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي في البلدان النامية وعلى ضرورة أن لا تقل نسبتها عن 20% من مجموع الاستثمار العام لمواجهة الأزمة الغذائية<sup>(29)</sup>. إلا أنه في العراق فإن التنمية الزراعية تواجه بقلة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، ولاسيما في مجال الاستصلاح وخرن المياه، وعزوف المستثمرين العراقيين والأجانب عن الولوج في هذا النشاط. لقد أتمت التخصيصات المالية لتنمية القطاع الزراعي في العراق طيلة مدة الثمانينات والتسعينات وحتى الوقت الحاضر بمحدوديتها، فضلاً عن ضعف التنفيذ للخطط التي وضعت لهذه التخصيصات نتيجة لقصور الأجهزة الإدارية وغياب التماسك والتعاون بين الوزارات، وضعف المبادرة وغيرها من الأسباب. لقد بلغت التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في الموازنة العامة لعام 2004 ما نسبته 1%، بينما بلغت (1.7%) في موازنة عام 2011، أن هذا التطور الطفيف خلال هذه المدة يعكس انخفاض نسبة التخصيصات الموجهة لهذا القطاع بالقياس إلى الاستثمارات في القطاعات الأخرى<sup>(30)</sup>.

أما عن دور المصرف الزراعي في تقديم الدعم للقطاع الزراعي بعد عام 2003، فقد كان محدوداً نتيجة لتحويله إلى مصرفاً تجارياً ربحياً بعد أن كان هدفه خدمة التنمية الزراعية في السنوات السابقة وتشير البيانات الواردة في الجدول (10) إلى أن المصرف الزراعي التعاوني قام بتقديم قروضاً زراعية تقدر بنحو (68607.5) مليون دينار خلال المدة (1991-2002)، سجلت أدنى قيمة لها في عام 1997 حيث بلغت (1.5) مليون دينار، وذلك بسبب تحول الاعتماد في توفير الغذاء على الاستيرادات لتنفيذ مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة في تلك الفترة، ولارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، إذ بلغت نسبة الفائدة 22% من قيمة القروض، فأصبحت أهداف المصرف تجارية أكثر مما هي خدمية، أما أقصى ارتفاع لها كان عام 2002، إذ بلغ قيمة القروض المقدمة (28295.9) مليون دينار، كما وتأسست منذ منتصف التسعينات عدة مصارف خاصة، كان من ضمن برامج عملها دعم الاستثمار الزراعي، إلا أن دورها كان محدوداً جداً ضمن السياسة الائتمانية والإقراضية للبلد.

جدول (10) قروض المصرف الزراعي التعاوني في العراق للمدة (1991-2002) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	قيمة القرض
1991	90.4
1992	385.0
1993	451.3
1994	129.6
1995	25.0
1996	5.4
1997	1.5
1998	52.0
1999	349.3
2000	21408.9
2001	17237.6
2002	28295.9
المجموع	68607.5

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية (1993-2004).

<sup>29)</sup> Kiriashna.ras, Some Aspect of Agricultural Growth, price policy and equality, food research, institute studies, 1982, p. 43 .

<sup>(30)</sup> وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، دراسة بعنوان (القطاع الزراعي في العراق، أسباب التعتش ومبادرات الإصلاح)، بغداد، 2011، ص 13 .

أما بعد عام 2003 فقد تم إنشاء صندوق اقراض الفلاحين وصغار المزارعين برأس مال قدره (25) مليار دولار لتوفير التمويل الميسر على وفق ضمانات مناسبة إذ تم إنشاء (256) صندوقاً للإقراض متخصصة في توفير القروض للمستثمرين دون فوائد وفي عام 2008 جاءت المبادرة الزراعية لدعم المشاريع الزراعية من خلال توفير السيولة النقدية للفلاحين بصورة قروض ميسرة وبدون فوائد للنهوض بالقطاع الزراعي ودعم الفلاحين الذين يشكلون 60% من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي، وذلك من خلال إنشاء صناديق متخصصة بالأغراض الزراعية الممنوحة لأجلها القروض والتي تشكل ثمانية صناديق متخصصة تتمثل في الآتي (31) :-

- 1-صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين والتي تقدم قروضها لتمويل مختلف أنواع المحاصيل الحقلية (حنطة، شعير، شلب، ذرة صفراء، مناحل عسل وغيرها).
- 2-صندوق إقراض تنمية النخيل متخصص لإنشاء بساتين النخيل الجديدة وإدامة وتطوير البساتين القديمة وقروضه تتراوح مدتها من (5 - 12) سنة.
- 3-صندوق إقراض وتنمية الثروة الحيوانية ومخصص بـ (إنشاء حقول دواجن وإعادة تأهيل القائم منها وشراء مكائن تفرخ الدجاج، مشاريع تسمين العجول، وتشغيل بحيرات الأسماك).
- 4-صندوق إقراض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة.
- 5-صندوق تنمية المشاريع الاستثمارية الكبيرة لأغراض المكننة الزراعية ومشاريع الصناعات التحويلية.
- 6-صندوق تنمية الأهوار.
- 7-صندوق تنمية المشاريع الزراعية لأبناء العراق وتمنح قروضه لغرض دعم عوائل الشهداء والمسجونين السياسيين على أن لا يزيد مبلغ القرض عن 50 مليون دينار عراقي .
- 8-صندوق تنمية المرأة الريفية لدعم المرأة الريفية من خلال إقامة المشاريع الصغيرة بمبلغ قرض من (5 - 25) مليون دينار عراقي، إلا أن هذه الصناديق متوقفة قروضها في الوقت الحالي وإلى إشعار آخر بسبب الأزمة المالية الحالية للقطر.

### المحور الرابع/الحلول الكفيلة بمعالجة معوقات التنمية الزراعية

أن النهوض بالواقع الزراعي في العراق يتطلب جهوداً استثنائية من قبل الحكومة باتخاذ خطوات حقيقية وجادة لتوفير كافة الوسائل الكفيلة بهذا النهوض ومنها:-

#### أولاً:- فيما يخص معالجة مشكلة الأراضي الزراعية من تصحر وملوحة وتعرية:

- لدى العراق 42 مليون دونم من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة لكنه لا يستغل منها إلا 14 مليون دونم فقط بسبب تدني مستوى إنتاجية الأرض نتيجة للتصحر ولمعالجة هذه المشكلة ينبغي القيام بالإجراءات الآتية :-
- 1-زراعة شتلات قادرة على تحمل الجفاف والملوحة في المناطق الصحراوية ومنع قطع الأشجار والرعي الجائر في المناطق الصحراوية، وقد عملت الحكومة على إقامة مشروع الواحات الصحراوية الذي يعد من المشاريع الفعالة التي تنفذها الهيئة العامة لمكافحة التصحر، لمواجهة ظاهرة التصحر والحد من مخاطرها، وذلك من خلال زراعة الأشجار والشجيرات المقاومة للملوحة والجفاف مثل (الزيتون والفسنق الحلبي وأشجار الأكاسيا واليوكالبتوس) وغيرها من النباتات الرعوية الأخرى ويتم سقي هذه الأشجار بطريقة الري بالتنقيط لتحقيق الاستغلال الأمثل للمياه، ومصدر المياه يكون من المياه الجوفية من خلال حفر الآبار وقد تم تخصيص مبلغ 20 مليار دولار لسد متطلبات مواجهة ظاهرة التصحر في العراق.
  - 2-التعاون الإقليمي بين الحكومة العراقية والدول المجاورة والدخول في اتفاقيات لإقامة مشاريع كبرى على أرضه تمول من الدول المجاورة وتعود بالفائدة على العراق وتساهم بالقضاء على ظاهرة التصحر، إذ أن أغلب العواصف الترابية تأتي من سوريا وتدخل العراق ثم تذهب إلى إيران وهذا يعني ضرر جميع هذه البلدان.

(31) آياد كاظم عيدان الطائي، مصدر سابق، ص 142 .



3-تشكيل لجان حكومية تضم الوزارات المعنية بالأمر كوزارة الزراعة والبيئة والموارد المائية والعلوم والصناعة وتخصيص ميزانية لها من أجل النهوض بعملها وذلك من خلال تثبيت الكثبان الرملية وإقامة الأحزمة الخضراء لكسر حدة الرياح وخلق بيئة جيدة، وإنشاء محطات المراعي الطبيعية في المناطق الصحراوية النائية التي تؤدي إلى عودة النبات الطبيعي وتخدم مربى الحيوانات ليستقروا في الصحراء من خلال استصلاح الأراضي الزراعية وتحسين الأساليب الزراعية واستخدام ما يناسب المناطق الجافة وشبه الجافة منها، إذ أن كثيراً ما يؤدي استخدام المحراث الآلي إلى تفتت التربة وتذريتها والمساهمة في تصحرها، وممارسة نظام الدورة الزراعية الذي يعد من الوسائل الفعالة لحماية التربة ومنع انجرافها، واستخدام الأسمدة والعمل على رفع وعي الفلاح من خلال تكثيف برامج الإرشاد الزراعي، وممارسة نظام الزراعة المختلطة والقيام بحجز أكبر كمية من الأمطار للاستفادة منها في الزراعة من جهة ولتقليل نشاط التعرية من جهة أخرى، وإقامة مشاريع الري الملائمة لتخفيف الضغط على أراضي الزراعة الديمة.

4-استخدام بعض الطرق لحفظ التربة من الإنجراف منها استعمال مزيج من الأعشاب والأوراق النباتية والأغصان وترك فضلات المحاصيل الزراعية منثورة فوق التربة ولاسيما في أوقات الأمطار، حيث تسهم المواد العضوية هذه بتماسك التربة وإمدادها بالمواد المغذية التي فقدتها نتيجة عوامل التعرية، والإبتعاد عن الحرثة العميقة لأنها تؤثر في تماسك التربة أيضاً.

### ثانياً:- الحلول الكفيلة بمعالجة مشكلة الحيازة والملكية

ضرورة الإصلاح القانوني للقطاع الزراعي وذلك من خلال وضع تشريعات مهمة منها:-

- 1-حصر الحيازة للأراضي الزراعية بنوعين أساسيين:-
  - أ- الملك الصرف للأشخاص أو الجماعات.
  - ب- الأراضي المملوكة للدولة.
- 2-الاهتمام بموضوع الملكية المشتركة ومشاكل إزالة الشبوع.
- 3-إعادة النظر بكافة القوانين والقرارات التي تحكم العلاقات الزراعية بقانون شامل واحد ينسجم مع الواقع الجديد.
- 4-تعديل قانون الإصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970 المادة (14) الفقرتين (3 و 4) بما يسمح للفلاح المستفيد من التمتع بملكية الأرض الموزعة عليه بما فيها حق التنازل إلى الغير ممن هم أكثر قدرة وارتباط بالقطاع الزراعي والتي تنص على حصول الفلاح على 50% من الأرض الزراعية كاملة التي قام بغرسها وزراعتها بموجب عقد مغارسة بينه وبين الفلاح المالك للأرض.
- 5-تطبيق القانون 35 لسنة 1983 المعدل (قانون إيجار أراضي الإصلاح الزراعي للشركات والأفراد) على المساحات الكبيرة فقط.
- 6-النظر في تملك الأراضي لأصحاب الحيازات من مستثمريها الفعليين.

### ثالثاً:- الحلول الكفيلة بمعالجة مشكلة المياه:-

هناك اتجاهات اقتصادية عديدة لمواجهة مشكلة شحة المياه منها، التكتيف الزراعي الذي يعتبر في الوقت الحالي وسيلة فعالة لمواجهة خطر شحة المياه، إذ يؤدي إلى كفاءة استخدام المياه وبمردود اقتصادي وخاصة عند التوجه نحو المحاصيل ذات القيمة العالية والتي تستهلك أقل كمية من المياه ورفع كفاءة شبكات الري المستخدمة في الزراعة.

إن تكثيف الإنتاج الزراعي يساعد على تطوير الإنتاج لمواجهة الزيادة السكانية المستمرة وارتفاع مستويات المعيشة لتحقيق الأمن الغذائي المنشود، ويتم هذا التكتيف من خلال زيادة الإنتاج من وحدة المساحة المستخدمة نفسها.

إن زيادة الإنتاج الزراعي يعتبر المدخل الرئيس لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وذلك من خلال التوسع الرأسي في الزراعة المطرية وتطبيق وسائل الري الحديثة لزيادة كفاءة استخدام مياه الري كالري بالرش والري بالتنقيط وتبطين قنوات الري والتوسع في الري المغطى لتقليل الفاقد والاهتمام بالري الليلي ولاسيما في فصل الصيف والعمل على تقليل التبخر من خزانات المياه السطحية، وتغطية السواقي للحفاظ على المياه من التبخر والتلوث.



كما يمكن أن يكون هناك دوراً واضحاً للدولة من خلال الآتي :-

- 1- تقديم التسهيلات اللازمة للفلاحين وبالتنسيق مع وزارة المالية لأجل شراء وحدات لتحلية مياه الآبار المالحة التي يتم حفرها لسقي المزروعات .
- 2- إنشاء وتاهيل السدود والخزانات المائية مما يؤدي لخرن أي فائض من مياه الري بفصلي الربيع والشتاء وبما يكفي حاجة السكان والزراعة بموسم الصيف.
- 3- تفعيل الجهد الدبلوماسي للضغط على الدول المتشاطئة مع العراق على نهري دجلة والفرات للوصول إلى اتفاقية للموازنة المائية كون العراق إحدى دول المصب لهذه الأنهر وأنفق أموال استثمارية كثيرة لإنشاء السدود للوقاية من مشكلة الفيضانات في عهود سابقة.

### رابعاً:- الحلول الكفيلة بمعالجة مشكلة سياسة الإغراق في الأسواق العراقية

إن معالجة هذه المشكلة تتركز في ضرورة سن القوانين والتشريعات الكفيلة بضمان حماية المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة مع مثيلاتها المستوردة وذلك بفرض الرسوم الكمركية وتطبيق نظام الحصص المعمول به عالمياً لتشجيع الفلاح العراقي على زيادة الإنتاج، ويمكن استثناء المحاصيل غير المتوفرة في البلد أو أن إنتاجها لا يكفي الإحتياج المحلي منها.

كما ينبغي الإهتمام بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالحنطة والرز والذرة والتمور وغيرها من المحاصيل المهمة وإعطاء الأولوية لها والإهتمام بأشجار النخيل وزيادة أعدادها بسبب غزارة عطائها ، كذلك ينبغي على الدولة القيام بالإجراءات الآتية :-

- 1- وضع ضوابط للاستيراد والرقابة على المستوردات ومكافحة سياسة الإغراق والتهمير.
- 2- إعفاء المدخلات المستوردة والمستخدمة في إنتاج السلع الزراعية التصديرية من الضرائب.
- 3- إقرار مشروع قانون حماية المنتجات العراقية ومكافحة الإغراق ومشروع قانون حماية المستهلك.
- 4- إنشاء جهاز لمكافحة الإغراق ورفده بالخبرات المتخصصة يتولى تلقي الشكاوى من المنتج العراقي لتحديد واقعة الإغراق ودراستها وبناء قاعدة معلومات لرصد تلك الظاهرة وإيجاد الحلول المناسبة لها وبالتنسيق مع الوزارات المختلفة.
- 5- تشديد الرقابة الكمركية من خلال إنشاء مخازن في المنافذ الحدودية التابعة للهيئة العامة للكمارك وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة كوزارة الصحة والصناعة والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لإتمام عملية الفحص قبل دخول البضاعة إلى الأسواق العراقية.

### خامساً:- الحلول الكفيلة بتطوير التكنولوجيا واستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة

إن زيادة الإنتاجية في الزراعة تمثل المدخل الأساس لتطوير القطاع الزراعي، ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز القدرة البحثية العراقية وتمكينها من مواكبة التطورات التقنية والعلمية العالمية، وتوظيفها وتطويرها وفقاً لظروف البيئة المحلية العراقية، فضلاً عن تفعيل دور الإرشاد الزراعي في نقل نتائج البحوث الزراعية إلى الحقل ونقل المشاهدات من الحقل إلى مراكز البحوث، وهو أمر مرتبط بوضع الأطر المؤسسية اللازمة وتوفير الملاكات البشرية الكافية عدداً ونوعاً والدعم المالي اللازم ويكون تفعيل دور البحوث الزراعية في العراق لزيادة الإنتاجية من خلال الآتي :-

- 1- التنسيق بين مراكز البحوث وأنشطتها في العراق والبلدان العربية بهدف تطوير وزيادة الخبرات والمهارات الفنية المتبادلة.
- 2- توفير التجهيزات العلمية والفنية والمختبرات المتخصصة.
- 3- توفير البيئة الأمنية والعلمية والمهنية التي تحافظ على العلماء والباحثين في هذا المجال.
- 4- دعم التصنيع الوطني للتقانات الحديثة في القطر وإعداد البرامج لتوطين التقنية في القطاع الزراعي، لإقامة المصانع للمكائن والآلات والمعدات الزراعية، ولإنشاء مصانع لإنتاج مدخلات الإنتاج الزراعي كالبدور المحسنة والأسمدة والمخصبات والمبيدات باعتبارها من أهم مدخلات الإنتاج الزراعي ولا سيما أن معظم هذه المدخلات أصبحت بيد الشركات الاحتكارية.

### سادساً:- الوسائل الكفيلة بمعالجة ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي

من الضروري أن تعمل الدولة على إتهاج سياسة سعرية وتسويقية تعمل على دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي لتشجيع المنتجين الزراعيين على استخدام مدخلات الإنتاج المتطورة كالبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والمعدات الحديثة وغيرها، إذ أن تحرير أسعار هذه المستلزمات ورفع الدعم عنها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يساهم في زيادة الأعباء المالية على المزارعين ويحد من قدرتهم على شراء الكميات الكافية من المدخلات الزراعية للتوسع في الإنتاج الزراعي، لذا فإن التحدي الأساس الذي يواجه التنمية الزراعية المستدامة يعتمد على مدى قدرة الدولة على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحزم التكنولوجية بالكميات والنوعيات المناسبة وفي الأوقات المحددة.

لذلك ينبغي الإفادة من تجارب البلدان المتقدمة في هذا المجال فقد كانت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى أكبر مستورد للمواد الغذائية، ولكنها استطاعت وفي سنوات قليلة أن تصبح أكبر مصدر لتلك المواد بسبب استخدامها لمستلزمات الإنتاج الزراعي الحديثة والدعم المالي الذي حصل عليه المزارع الأوروبي، فضلاً عن سياسة الحماية التي أوجبت زيادة الرسوم الكمركية على المنتجات الزراعية المنافسة التي ترد من خارج السوق الأوروبية المشتركة.

من كل ذلك يتضح أنه بإمكان العراق بما لديه من إمكانيات وموارد زراعية كافية أن يصل إلى مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الأساسية والإستغناء عن استيرادها من الخارج إذا ما تبني سياسة سعرية ملائمة ودعم مالي للمنتجين لمساعدتهم على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

### سابعاً:- المعالجات فيما يخص السياسات الاستثمارية في القطاع الزراعي

ويتحقق ذلك من خلال إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من خلال البرنامج الاستثماري للخطط القومية للبلد، بحيث يجب أن توزع استثمارات القطاع الزراعي بشكل عادل على المحافظات وبما يتناسب والميزة النسبية لكل محافظة والإمكانيات الزراعية المتاحة فيها، واستثمار هذه الإمكانيات والميزات النسبية بشكل كفوء ومتوازن، ويكون ذلك بالتنسيق بين وزارتي الزراعة والتخطيط لتنظيم خارطة استثمارية توضع فيها كافة البيانات الخاصة بالفرص الاستثمارية الواعدة لتوفر قاعدة بيانات يستفيد منها المستثمرين .

- كذلك ينبغي على الدولة القيام بتقديم الدعم للقطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي وذلك من خلال الآتي:-
- 1-تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني المتكاملة.
  - 2-التشجيع على تأسيس الشركات الزراعية المساهمة من خلال تنمية وتطوير أسواق المال.
  - 3-تبني سياسات انتمائية من شأنها تشجيع القطاع الخاص على إعادة تأهيل مشاريعه الزراعية المتوقفة وعلى إقامة مشاريع جديدة.
  - 4-دعم المدخلات والمخرجات الزراعية وحمايتها من المنتجات المستوردة وخاصة في الأجل القصير.
  - 5-دعم وتشجيع الاستثمار في المناطق الواعدة في الصحراء، من خلال إنشاء الواحات والتغطية الطينية وتنمية النبات الطبيعي والنباتات الرعوية من خلال نشاط الهيئة العامة لمكافحة التصحر.
  - 6-تكوين لجان متخصصة في وزارة الزراعة لدراسة موضوع الدعم وتحديد أهم المحاصيل التي يمكن أن يواجه لها هذا الدعم، مع متابعة مستمرة للفلاحين الذين يستلمون الدعم.

### الاستنتاجات و التوصيات

#### أولاً:- الاستنتاجات

- 1-يواجه القطاع الزراعي في العراق معوقات كبيرة أثرت على زيادة إنتاجه الزراعي وتلبية حاجة السوق المحلية من السلع الزراعية تمثلت في قلة الوارد المائي وعدم قدرة البلد على الاستثمارات الكبيرة في تنظيم أنظمة الري بما يجعلها متناسبة مع الاتجاه الأفقي للزراعة ، فضلاً عن تحديات توفير السلع الغذائية من خلال الاستثمار المحلي في مجالات إنشاء المشاريع الحيوانية والنباتية لخلق عرض سلمي يتناسب مع الزيادة السكانية وحاجة الطلب المحلي .
- 2-ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي من مكائن والآت ومعدات زراعية وبذور وتقايي وأسمدة ومبيدات حشرية وهذه كلها مستوردة من الخارج مما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج.

3- أدى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية في الأسواق العالمية إلى آثار سلبية على الإنتاج الزراعي المحلي لأنه لم يحفز المنتجين الأصليين على زيادة انتاجهم ولم يسهم في دخول منتجين جدد بسبب كون ارتفاع تكاليف الإنتاج كان أكبر من الارتفاع الحاصل في السعر بحيث أن الأسعار لا تغطي أحياناً التكاليف التشغيلية.

4- الاستعمال المحدود لنظم الري المحسنة، وذلك بسبب ارتفاع تكاليفها وعدم توفر متطلباتها بالنوعية والكمية المطلوبتين لأفتقار العراق للتكنولوجيا الخاصة بها وعدم إمكانية تحمل تكاليفها العالية نسبياً.

5- إن سياسة الإغراق السلعي بالمحاصيل الزراعية المستوردة أضرت بالاقتصاد العراقي نتيجة للسياسات التجارية الخاطئة مما أدت إلى فقدانه للعمات الأجنبية نتيجة لهذا الاستيراد وعدم مقدرة الإنتاج المحلي من منافسة المنتجات المستوردة ومن ثم الإهمال الكامل لهذا القطاع الحيوي وضعف اسهامه في الناتج المحلي الإجمالي.

### ثانياً: - التوصيات

- 1- رصد ميزانية خاصة بالقطاع الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة كون هذا القطاع حيوي وريادي ، وفتح مصارف كبيرة للقروض والتسليف لمساعدة الفلاحين بتطوير وتنمية مزارعهم من خلال شراء الآلات الزراعية واستصلاح الأراضي وتمويل نفقات الزراعة والحصاد، فضلاً عن إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية لمباشرة الأغراض الإنتاجية.
- 2- الإكثار من إنشاء الحقول الزراعية في كافة المحافظات ومراقبة نجاحها لإمكان تطبيق الملائم منها.
- 3- استعمال النظم المحسنة للري (التنقيط، الرش) من شأنه أن يعمل على تحقيق الأمن الغذائي في العراق، من خلال تحديده لكميات مياه الري المستخدمة في الزراعة باستعمال مقننات مائية للمحاصيل الزراعية.
- 4- اعتماد أسلوب التكتيف الزراعي في تنفيذ خطط التنمية الزراعية لأنه الأسلوب الأمثل في تقنين استهلاك المياه للأغراض الزراعية، كما أنه يؤمن الفرص لإمكانية استخدام التقنيات الحديثة في الري.
- 5- تنشيط دور القطاع الخاص في مشاريع الإرواء للإستفادة من رؤوس أمواله مع توجيه من قبل الدولة ممثلة بوزارة الزراعة، وذلك من خلال إنشاء مزارع مشتركة مع الدول العربية ودول الجوار ومنح المستثمرين العراقيين امتيازات تشجعهم على نقل رؤوس أموالهم إلى الداخل.
- 6- قيام وزارة الزراعة بتقديم الدعم للمحاصيل الاستراتيجية وذلك لإرتباطها المباشر بالأمن الغذائي، على أن يشمل الدعم سياسة دعم مستلزمات الإنتاج من بذور محسنة وأسمدة ومكننة، فضلاً عن دعم أسعار الناتج النهائي.
- 7- تشريع قانون منع الإغراق للسلع الزراعية وحماية المنتج الوطني، وإعادة النظر بالقوانين التي صدرت منذ عام 2003، والتي أضرت بالإنتاج المحلي تحت ذريعة حرية التجارة.
- 8- مواصلة وزارة الموارد المائية التفاوض مع الجارتين تركيا وإيران بشأن سياستهما المائية وفق القوانين الدولية ، والعمل الجاد على كربي نهري دجلة والفرات ابتداءً من دخولهما إلى الأراضي العراقية لأجل ارتفاع منسوب المياه وتخفيض نسب الملوحة فيهما، وبناء المزيد من السدود الضخمة لإستيعاب أكبر كمية ممكنة من المياه الواردة.
- 9- تفعيل دور المصرف الزراعي من خلال تقديمه التمويل اللازم لاستخدام تقانات الري الحديثة، نظراً لكونها ذات كلفة أقل وإنتاجية عالية، فضلاً عن كونها الأداة الرئيسية في معالجة مشكلة المياه.
- 10- العمل على تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للإستفادة من مزايا التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تمنحها منظمة التجارة العالمية (WTO).

### المصادر:-

#### أولاً: الكتب والبحوث:-

1. أحمد الزبيدي، ملوحة التربة (الأسس النظرية والتطبيقية) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1989.
2. أحمد كامل حسين الناصح، أثر السياسات المائية التركية على التنمية الزراعية بالعراق للفترة من (1990-2006)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (15)، العدد (53)، جامعة بغداد، 2009.
3. أياد كاظم عيدان الطائي، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
4. بدر الجبوري، دراسة الموارد المائية في العراق، كوينهاكن، 2008.
5. بلاس جميل الدليمي، أثر السياسة الزراعية في الإنتاج الزراعي في العراق للمدة (1970-1990)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1993.
6. بلاس جميل خلف، دور القروض الزراعية في تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة في العراق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية المتخصصة التي عقدتها جامعة النهريين في كانون الأول، 2008.



## معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق ... الحلول والمعالجات

7. بلاسم جميل خلف وآخرون ، سياسة الإغراق وأثرها في تطور الإنتاج الزراعي في العراق للمدة (2003 – 2009) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 18 ، العدد 66 ، السنة 2012 .
8. جميل محمد جميل، واقع الزراعة والأمن الغذائي، رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة، ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني، بغداد، 2009.
9. حكيم كريم عزيز، التصحر الناتج عن الكثبان الرملية وكيفية السيطرة عليها، مجلة عطاء الرافدين، العدد 33، وزارة الموارد المالية، 2009.
10. ظاهر حميد حسون، معوقات الأمن المائي العربي واتجاهات مواجهتها، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الرابع، السنة الثالثة، بغداد، 2004.
11. فاضل جواد دهش، الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي، أطروحة دكتوراه، لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.
12. محمود الأشرم، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالمياً وعربياً)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني، 2010.
13. مليكة زغب وقمري زينة، البيئة الزراعية المستدامة والمنتجات المعدلة وراثياً، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، الجزائر، 2009.
14. محمد عبد الكريم منهل العقدي، واقع الاستثمار الزراعي في جمهورية العراق وآفاقه المستقبلية، مجلة الزراعة العراقية، العدد الثالث، لسنة 2005.

### ثانياً: التقارير والنشرات والدوريات:-

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في البلدان العربية، الخرطوم، 2007.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، العدد (22) لعام 2002 والعدد (25) لعام 2005.
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، توثيق السياسات الزراعية في عقد السبعينات في العراق، بغداد، 2000.
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 1999.
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير مكافحة التصحر في الوطن العربي، الخرطوم، 1994.
8. وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية ، دراسة بعنوان (القطاع الزراعي في العراق ، أسباب التعثر ومبادرات الإصلاح) ، بغداد ، 2011 .
9. وزارة الموارد المائية، قسم الموازنة المائية، توقعات عن التطوير الشامل للأراضي الزراعية في تركيا، تقرير غير منظور، بغداد، 1996.

### ثالثاً: مصادر الإنترنت:-

1. شريف حمودة، الموت في العراق يلعب دور البطولة، على الموقع:-

[www.Islamonline.net](http://www.Islamonline.net)

15. المصطفى ولد سيدي محمد، تشخيص أزمة الأمن الغذائي، الجزيرة نت على الرابط الآتي:-

<http://www.aljazeera.net>

2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، على موقع المنظمة على الرابط التالي:-

<http://www.aoad.org/strategy/summary.htm>

### رابعاً: المصادر الأجنبية:-

1. Jean R.delaignesia, Institutional Bottlenecks for agricultural development, OECD, development centre, March, 2006 .
2. Kiriashna.ras, Some Aspect of Agricultural Growth, price policy and equality, food research, institute studies, 1982.



**(Sustainable Agricultural Development in Iraq ... Solutions and Treatments Obstacles)**

**Abstract:**

The achievement of agricultural development provide food security and to form a basis for economic growth and comprehensive social, requires a number of actions to overcome the obstacles and problems facing the development of this economic sector, to make it able to achieve food security and operation of the workforce, and reduce dependence on the outside in the provision of food peripherals, and so it is only available through the highest degree of efficiency and economic mobilization of resources, so most of the developed and developing countries alike seek to achieve sustainable agricultural development tobacco meet the food requirements and good jobs for current and future generations, and that keeps the productive capacity and the renewal of the natural resource base, but in the Iraqi economy, the achievement that it is facing many difficulties due to a range of obstacles interlocking and overlapping of infrastructure destruction after 2003 and the problems of land from salinity and desertification, as well as water problems, environmental pollution and low investment in the agricultural sector, and the state stop from providing the necessary support to the agricultural sector, as well as the surge in agricultural production inputs prices, and reduced use of agricultural technology, as well as trade policy problems and the resulting flooding Iraqi markets with imported agricultural goods, as well as the weakness of the financial, technical and technological potential of the private agricultural sector, all these constraints have had a negative impact at the agricultural sector, so the importance of this research to try to find effective solutions to address the problems facing this vital sector through the provision of full support by the state represented by the Ministry of Agriculture, which includes support production requirements of improved seeds, fertilizers, mechanization and water pumps as well as support the final product prices of what those procedures from a large and influential role in achieving food security for a large segment of the Iraqi population.

**Keywords:-** Sustainable Agricultural Development , Salinity and desertification problems , Agricultural production inputs , dumping , Low level of technology , Imported goods , Food security.